

حماية اللغة العربية

الدكتور عبدالله الطوالة

نائب المدير العام لهيئة الإعلام الأردنية

الثلاثاء ٨ تشرين الثاني ٢٠١٦ م

(ملخص البحث)

يتكون هذا البحث من مدخل وثلاثة أجزاء وخاتمة. يضم المدخل أربع مسائل مصنفة في معطيات، تركز على جملة أمور من أبرزها أن بحث راهن اللغة العربية، بقصد حمايتها غير ممكن بعيداً عن الواقع بمكوناته وتحولاته، وواقع اللغة ذاتها بشكل خاص.

في أجزاء البحث الثلاثة، يتناول الباحث التحديات التي تواجه اللغة العربية اليوم.

في الجزء الأول: "مرحلة البدايات وجمود اللسان العربي"، يعيد الباحث عدم قدرة اللغة العربية على الاستجابة لمتطلبات العصر واستيعاب نتاج الثورة العلمية الإنسانية، إلى المنهج الصارم الدقيق، الذي اتبع في جمعها وتقييدها خلال عصر التدوين، والذي بطبيعته هذه، حصَّنها من كل تغير وتطور، لذا "بقيت وما تزال منذ زمن الخليل بن أحمد الفراهيدي لم تتغير لا في نحوها ولا في صرفها ولا في معاني ألفاظها وكلماتها ولا في طريقة تولدها الذاتي".

وفي الجزء الثاني: "تحدي اللهجات العامية"، يتناول الباحث الازدواجية اللغوية بين اللسان المقوِّد واللهجات، وانعكاس ذلك على الإنسان العربي وتفكيره.

وفي الجزء الثالث: "تحدي الأمية"، يركز الباحث على ارتفاع حجم الأمية الأبجدية والثقافية والتكنولوجية كتحدٍ كبير يواجه اللغة العربية. وفي الخاتمة، يخلص الباحث إلى أن حماية اللغة العربية، مشروطة بقدرتها على مواكبة تطورات الحياة واستيعاب العلوم المستجدة. وهو ما يستدعي وضع سياسات معززة بروى استشراعية مستقبلية، لتحقيق تيك الغاية وذاك الهدف النبيل.

مدخل:

نرى من الأهمية بمكان بسطَ جملة من المعطيات، نعتقد أنها تمهد الطريق نحو موضوعنا، لتستقيم الأمور في نصاب الحديث عن حماية لغة الضاد، التي تنماز عن لغات العالم بأن القراءة فيها مشروطة بالفهم أولاً، لضمان المخارج الصحيحة لحروفها. ففي اللغات العالمية المعروفة، نحن نقرأ كي نفهم، أما في لغة الضاد، فعلى أن نفهم أولاً كي نضمن قراءة سليمة. ولا أدري هل هذه الميزة ما تزال تحسب لصالح لغتنا أم أنها لم تعد كذلك، في ظل ما تواجه من تحديات تكاد تقترب من تخوم الأزيمة.

وبالعودة إلى ما نحن بصدده من معطيات، لنا في هذا الجزء من مبحثنا أربع مسائل، فيما يلي بيانها:

أولاً: الإنسان هو الذي يمنح اللغة قوة وليس العكس. فالشعوب لا تُعرف بلغاتها، بل تُعرف اللغات بشعوبها. اللغة تؤكد حضورها عبر أهلها وحركيتهم، لذا فإن أي مسعى أو محاولة لبحث رهن اللغة بعيداً عن الواقع بمكوناته وتحولاته وإرهاصاته، تظل سطحية تدور في القشور، وعائفاً أمام الكشف عن حركية اللغة ذاتها وأبعادها الدلالية والوظيفية والجمالية.

لا يوجد لغة، لافتة النظر بـ"طبائع" معينة، حسب تعبير ابن خلدون، خارج مسارها التاريخي الواقعي الاجتماعي، والسياقات التاريخية الثقافية الخاصة بكل مرحلة من مراحلها. وللتوضيح أكثر، نشير إلى أن اللغة تشكل رموزاً دالة متحركة، تكتسب حركيتها من خلال الواقع الاجتماعي. وهذا يعني أول ما يعني، أن اللغة ليست ثابتة بمتضمناتها المعنوية أو باشتقاقاتها ودلالاتها، ولا بمفرداتها. فهذه كلها تتجدد وتتطور، لتناسب كل ما هو متحول ومتغير.

ثانياً: من آكد الأمور وأبده الحقائق في عالم اليوم، أن العلوم الطبيعية والنظرية تثري اللغة من خلال إبداع الرموز في الأولى، والكشف عن العلل والأسباب والنتائج بناءً على المقدمات من قِبَل الثانية. فالرياضيات، على سبيل المثال وليس الحصر، تتقدم بقدر ما تبتدع من رموز. والكيمياء الحديثة، أنشئت عندما أبدعت رموزاً حرفية تمثل الجواهر. نتحدث هنا عن لغة العلوم ولغة العلماء ولغة الصناع، أو لغة الخاصة والعامة. لكن هذه كلها تتساكن معاً، وتتفرع من لغة أصلية، هي اللسان المقوعد الذي يقوم بدور الوسيط. فاللهجات واللغات الاصطلاحية والمنظومات الرمزية تُستخدم في محيطات ضيقة، لكنها تنتقل إلى المجتمع الأشمل بفئاته المختلفة بواسطة اللسان المقوعد المفهوم للجميع. وهذا الأخير، وهو اللغة بالمعنى المتداول، لا بد وأن يثرى بالمفردات المبتكرة ليواكب حركة العلوم وتطورات الحياة المتسارعة.

فاللغات لا تتفاوت في ميادين النحو والصرف والتركيب في عالم اليوم، بل في قاموس الأشياء، وعلى وجه الدقة بالمفردات المبتكرة من خلال الاكتشافات العلمية في ميادين العلوم الطبيعية والإنسانية. أما الفقر في هذا الجانب، فيعني جمود اللغة وانغلاقها.

ثالثاً: قضية اللغة إذن، اجتماعية ثقافية تتعلق بحيوية المجتمع وواقعه الثقافي الحضاري، ومستوى تقدمه العلمي. فاللغة ليست مفردات فقط، بل نحو وصرف وتراكيب تؤثر في رؤية أهلها للعالم، وفي طريقة تفكيرهم ومفصلتهم للوجود. نحن نفكر كما نتكلم، لأن اللغة أداة الفكر، وهي القالب الذي يتشكل فيه الفكر.

وقد ربط المفكر الألماني يوهان هردير (١٧٤٤ - ١٨٠٣)، وهو من الرواد الأوائل الذين ساهموا بقسط وافر في ضبط العلاقة بين اللغة والفكر، بين

خصائص اللغة وخصائص الأمة التي تتكلمها، إذ يقول: "إن كل أمة تتكلم كما تفكر، وتفكر كما تتكلم"^(١).

ونظراً للتفاوت بين الأمم والشعوب في ظروف واقع كل منها ومستوى تقدمه العلمي في عصر سريع الإيقاع والتحول، فإن بمقدورنا القول إن مُشكل اللغة يطرح نفسه في كل مجتمع بين حين وآخر. لكن الفرق بين المجتمعات بهذا الخصوص، يكمن بمقدار الوعي بالمشكلة، والأهم من ذلك، مدى الجدية وتوفر الإرادة لمعالجتها.

فباللغة الإنجليزية، تعاني من صعوبات النطق والهجاء. هنا، نستحضر دعوة برنارد شو الشهيرة، لتبسيط الهجاء الإنجليزي. والصينية تعاني، كما هو معروف، من مشكلات الكتابة، والفرنسية بدورها تعاني من نقص معجمي، ومن تعقيد النحو إزاء الإنجليزية وحتى إزاء الإسبانية.

وفي العقود الأخيرة "انتبه الفرنسيون يوماً ليجدوا أن علوماً بكاملها تدرس في معاهد حرة باللسان الإنجليزي، وإلى مصطلحات أميركية متأثرة بتركيبتها بالأنماط الأنجلوساكسونية، إلى حد أنها لم تعد تخضع لقوانين النحو الفرنسي المعهود"^(٢). وهذه أمثلة، تشير إلى مُشكل يتعلق باللسان المقوعد داخل المجتمعات المتغيرة.

رابعاً: بخصوص قضية اللسان العربي، فهي متشعبة أولاً كونها تُحيل الذهن إلى إطار أشمل، يتضمن قضايا الاستمرار الثقافي، وأنماط تفكير أهل اللغة، بالإضافة إلى الوجود القومي ذاته، وحيثيات الواقع العربي.

١. محمد عابد الجابري: تكوين العقل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة السابعة، تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨، ص ٧٧.

٢. عبدالله العروي: ثقافتنا في عالم متغير، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء - المغرب، الطبعة السابعة ٢٠١٤، ص ٢١٥.

وإذا جاز لنا تشخيص واقع اللغة العربية اليوم، نشير إلى أن أول المآخذ هو أنها رغم غناها بالألفاظ تبدو عاجزة عن مواكبة حركة العلوم الحديثة ونتاج الثورة العلمية الإنسانية، وبخاصة في جانبيها التقني والمعرفي. يُضاف إلى هذا، تدني مستوى استخدام اللغة العربية بنحوها وصرفها في وسائل الإعلام، وتفشي اللهجات المحكية، أو ما يعرف بالعامية، التي باتت تفرض نفسها مع انتشار الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي.

وعلى هذه الأرضية، يحتدم الجدل اليوم بين محذر من تدهور اللغة العربية، ومنذر بانقراضها، كما ذكر تقرير لمنظمة اليونسكو صدر عام ٢٠٠٧. ولا يخلو الأمر ممن يدعو إلى التخلي عن اللغة العربية الفصيحة وأن تستبدل بها العاميات، باعتبار هذه الأخيرة لغة الحياة وفق أصحاب هذا الرأي. وهناك من وضع قاموساً لما يُعرف باللغة العامية، مثل المفكر العراقي هادي العلوي.

على ضوء هذه المعطيات، يفرض نفسه السؤال المفصلي التالي: ما أسباب التحديات التي تواجه لغة الضاد، متسببة بالأوضاع التي هي عليها الآن، والتي نرى أن تشخيصها، مقدمة ضرورية لحماية اللغة واستعادة ألقها.

الإجابة عن السؤال الموماً إليه قبل قليل، تستدعي الاستعانة بالمنهج التاريخي، انطلاقاً من بدايات جمع اللغة وتقييدها، وذلك بالقدر الذي تسمح به مساحة مبحثنا المكثف، ولن نذكر إلا ما تمس الحاجة إلى ذكره.

مرحلة البدايات وجمود اللسان العربي

تأسيساً على ما سبق وانطلاقاً منه، نعتقد أن السبب الرئيس فيما آلت إليه حال اللغة العربية اليوم، إنما يعود إلى مرحلة جمع اللغة ووضع قواعدها.

فاللغة العربية، هي "اللغة الحية الوحيدة في العالم التي ظلت هي هي في كلماتها ونحوها وتراكيبها منذ ١٤ قرناً على الأقل"^(١). فقد كان أول عمل علمي منظم مارسه العقل العربي "هو جمع اللغة ووضع قواعدها"^(٢). وهذا العلم، أنتج علم اللغة وعلم النحو.

جُمعت مادة اللغة العربية، كما هو معروف في عصر التدوين، من أفواه الأعراب الذين كانوا آنذاك منعزلين عن الاختلاط مع سكان المدن والحضر. لذا نجد "أن قاموس لسان العرب، وهو الأضخم والأغنى في اللغة العربية، لا يتضمن أسماء الأشياء الطبيعية والصناعية ولا المفاهيم النظرية وأنواع المصطلحات التي عرفها عصره". هذا القاموس، الذي نعتز به، ويضم في طياته ٨٠ ألف مادة لغوية، لكنها "لا تخرج عن دائرة حياة ذلك الأعرابي، الذي كان بطل عصر التدوين، حياة خشونة البادية بتعبير ابن خلدون"^(٣).

أما لماذا جُمعت مادة اللسان العربي من الأعراب "الأفحاح"، فقد كان وراء ذلك، نقشي اللحن في مجتمع أصبح العرب فيه أقلية، نتيجة الاختلاط الواسع الذي عرفته الحواضر، في العراق والشام خاصة، بين العرب والموالي. لذا طُلبت اللغة الصحيحة من البادية، من القبائل التي بقيت منعزلة، ومحفوظة بسلامة نطقها وفطرتها.

وعلى هذه الأرضية، نشأت وما تزال حاضرة وموجهة مشكلة "الأصل" في اللغة العربية. فكل ما هو قديم هو علامة للجودة باعتباره أصلاً

-
١. محمد عابد الجابري: تكوين العقل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة السابعة، تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨، ص ٧٦.
 ٢. المرجع نفسه.
 ٣. المرجع السابق نفسه، ص ٧٩.

يُقاس عليه، وكل ما هو معاصر محكوم عليه بالتبرم والتزيف، وربما الرفض وعدم القبول. هكذا تأكدت مركزية الأصل كشيء لا يتكرر ومعه اللغة، بكل ما يعنيه ذلك ويترتب عليه من تجميد اللغة ذاتها وتبليد الذهن المتعامل معها. فكل شيء قابل للقياس على الماضي. اللغة لغة الأوائل، وكذلك العلوم، فهي علومهم، والتاريخ تاريخهم.

ولكي يبقى كلامنا في الصدد لا يخرج عنه، نشير إلى أن مشكل الأصل يغفل حقيقتين: الأولى، أن التاريخ لم يبدأ بالأوائل ومعهم، وهم في الأصل لم يكونوا أوائل، بل أكدوا حضورهم في التاريخ باعتبارهم بشراً. وفي الأحوال كلها، فإنهم أبناء زمانهم، اجتهدوا وأصابوا وأخطأوا، وأخذوا عن سواهم، وكانت لهم إبداعات لا تُنكر.

أما الحقيقة الثانية، فهي أن حركة التاريخ لا تتوقف، بكل ما تزخر به من تحولات وتغيرات، تفرض إيقاعها ولا تنتظر المتخلفين عنها. الحياة، بتعبير الجابري، "لا تجمد ولا تتحفظ، ولقد انتقمت لنفسها بفرض لهجات عربية عامية، كانت وما تزال أغنى من اللغة الفصيحة"^(١).

وفي ما نحن فيه، تستلزم الموضوعية والروح العلمية، التنويه بما سبق ونوه به غيرنا عبر التاريخ، بالجهد الهائل الذي بذله الخليل بن أحمد الفراهيدي (١٠٠-١٧٠هـ) وتلامذته من بعده، في إنجاز مشروع جمع اللغة العربية وهيكلته معجم (كتاب العين).

لقد كان هذا الإنجاز أشبه بالمعجزة، خصوصاً وأنه تطلب العيش وسط القبائل العربية، وبه تم الانتقال باللغة العربية من اللاعلم إلى مستوى العلم، متضمناً جمع مفردات اللغة وإحصاءها وضبط طريقة الاشتقاق

١. محمد عابد الجابري: تكوين العقل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة السابعة، تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨، ص ٧٩.

والتعريف ووضع قواعد التراكيب والعلامات لرفع اللبس عن الكتابة. ويسترعي الانتباه حقاً، المبدأ المنهجي الذي اعتمده الخليل في جمع اللغة، حيث تمكن كما هو مشهود له، بحاسته الموسيقية المرهفة من استنباط أوزان الشعر العربي، من خلال تحليل القصائد وتقطيع الأبيات، ليصل إلى تأسيس العروض.

وتنقل لنا مصادرها طريقة الخليل في التعامل مع الحروف الهجائية العربية الثمانية والعشرين، إذ لاحظ "أن الكلمات العربية هي إما ثنائية أو ثلاثية أو رباعية أو خماسية، أما ما فوق ذلك فحروف زائدة يمكن الاستغناء عنها برد المزيد إلى المجرّد.... وبناء عليه أخذ يركب الحروف الهجائية العربية إلى بعضها مع بعض مثني وثلاث ورباع وخماس مستنفداً في ذلك التراكيب الممكنة كلها، ومسقطاً المكرر منها، إلى أن تم استخراج جميع الألفاظ التي يمكن أن تتركب من الحروف الهجائية العربية (من حرفين إلى خمسة أحرف)، فبلغت حسب ما نقله بعض المؤرخين ١٢٣٠٥٤١٢ لفظاً، ثم أخذ يفحص هذه الألفاظ - المجموعات، فما وجده مُستعملاً أبقاها وسجله، وما وجده غير مُستعمل أهمله^(١).

لكن بالمقابل، فإن المنهج الذي اتبعه الخليل في تحويل اللغة العربية إلى لغة مقننة اتسم بالدقة والصرامة، فرض عليها نظاماً صارماً، مما دفع بالعديد من المختصين والباحثين إلى الطعن بهذا المنهج، "بسبب صلابته التي حجّمت اللغة وضيقت فيها القدرة على مسايرة التطور والتجدد"^(٢).

١. محمد عابد الجابري: تكوين العقل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة السابعة، تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨، ص ٨٢.
٢. المرجع نفسه ص ٨١.

بمعنى أن هذه الصرامة رغم ما تميزت به من إعجاز وما كان وراءها من جهد هائل، "جعلت اللغة العربية عاجزة عن مواكبة التطور وقبول ما لا بد منه من التغيير والتجدد"^(١).

لقد أسفر مبدأ الخليل وطريقته، اللذان سار عليهما تلامذته وعلماء اللغة من بعده عن نتيجة يُعبّر عنها بـ"طريقة لـ"صنع" اللغة وتحجيمها في قوالب ثابتة صلبة، لا أمام قواعد لجمع شتاتها وتنظيم حياتها الداخلية مع الحفاظ لها على إمكانية التطور والتجدد"^(٢).

أما الجهد الهائل الذي بذله الخليل في تركيب الحروف الهجائية العربية لإنشاء الكلمات الممكنة، ثنائية وثلاثية ورباعية وخماسية، والتميز في المجموعات اللغوية الافتراضية بين المُستعمل والمُهمل، فقد رافقه بالمقابل صعوبة أو حتى استحالة "وضع خط فاصل ونهائي بين ما نطقت به العرب، وما لم تنطق به". ومن الطبيعي في حالة كهذه "أن يتحكم "القياس" بدل السماع: فالكلمات صحيحة لأنها ممكنة وليس لأنها واقعية، وهي ممكنة ما دام هناك أصل يمكن أن ترد إليه أو نظير تقاس عليه، وهي ليست واقعية لأن "الفرع" - الأهلة للجابري - هنا في الغالب فرضٌ نظري وليس معطىً من معطيات الاستقراء والتجربة الاجتماعية"^(٣).

-
١. محمد عابد الجابري: تكوين العقل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة السابعة، تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨، ص ٨٢.
 ٢. المرجع نفسه، ص ٨٢-٨٣.
 ٣. المرجع نفسه، ص ٨٣.

لقد منح أسلوب الخليل وطريقته اللغة العربية دينامية داخلية، نعرفها نحن أهل اللغة، ونُعبر عنها بـ"الاشتقاق". وقد جعلتها هذه الدينامية أكثر مطاوعة، لكنها بالمقابل حصّنتها من كل تغير وتطور يقترحها عليها التاريخ، "ولذلك بقيت اللغة العربية وما زالت منذ زمن الخليل لم تتغير لا في نحوها ولا في صرفها ولا في معاني ألفاظها وكلماتها ولا في طريقة تولدها الذاتي"^(١)، كما لو أنها بذلك تتعالى على التاريخ، ولا تستجيب لمتطلبات التطور.

أما عالم البداوة العربية الذي نشأت فيه اللغة وجمعت منه، فإن زمنه هو زمن التكرار والرتابة، وكل شيء فيه حسي، بصرياً كان أم سمعياً. فقد عاش هؤلاء حياة الفطرة والطبع، وهي حياة حسية كان لا بد وأن تنعكس على تفكيرهم، وبطبيعي الأمر على اللغة التي جمعت منهم، وهذا هو العالم الذي تنقله لنا لغتنا اليوم، وستظل محدودة بحدود عالم أولئك الأعراب ما بقيت خاضعة لعصر التدوين، بشروطه ومقاييسه وقبوده.

من هنا ربط باحثون ومختصون بين الطابع الحسي للكلمة العربية وأوزانها الموسيقية، من خلال ثبات العلاقة بين الصوت والمعنى، في لغة العرب. ويتجلى هذا الربط على سبيل المثال، "في الأسماء المشتقة، التي تتميز بالإصاغة، ففي "فاعل" (الألف) للفعل كقاتل، وفي "مفعول" (الواو) للانفعال كـ"مجروح"، وفي "فعيل" (الياء) للفعل ككريم أو للانفعال كـ"قتيل"، وفي "فَعَال" (الشد والألف) للفعل مع الكثرة كـ"سَبَّاق"، وفي "أفعل" (الهمزة) للنفذيل كأحسن"^(٢).

١. محمد عابد الجابري: تكوين العقل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة

السابعة، تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨، ص ٨٣.

٢. المرجع السابق نفسه، ص ٩٠.

وبهذا الخصوص، يقول الباحث محمد المبارك: "إن أشكال الألفاظ في العربية هي من جهة أبنية وقوالب وهيئات، ومن جهة ثانية أوزان موسيقية تدركها الأذن بسهولة ويسر، فيدرك السامع جزءاً من المعنى بمجرد إدراكه وزن الكلمة. واتفق الألفاظ في الوزن دليل في غالب الأحوال على الاتفاق في قالب المعنى أو نوعه: كالألية والمكانية أو التفضيل والمفعولية"^(١).

كان من الطبيعي الأمور أن يؤدي أخذ اللغة من قبائل مختلفة إلى كثرة المترادفات في لغة الضاد. وترجع هذه الكثرة إلى سببين رئيسين، أولهما: الاشتقاق الصناعي على طريقة الخليل بن أحمد الفراهيدي، الذي أدى إلى التضخم في عدد الكلمات التي من أصل واحد، وكلها تبقى في دائرة المستعمل ما دامت واحدة مستعملة، حيث تؤخذ كأصل يُشتق منه، مع أن المُشتق من الكلمات قد يكون غير مسموع وغير مستعمل.

أما السبب الثاني، فيعود إلى الأخذ من قبائل متعددة ما يجعل للشيء الواحد أسماء مختلفة. وقد جعل ذلك كله "اللغة العربية تتوفر على فائض من الألفاظ بالنسبة للمعنى، ولكن فقط لعالم دون عالم، عالم البدو دون عالم الحضرة"^(٢).

وعلى هذا الأساس، ظهرت في لغتنا مشكلة الزوج: اللفظ والمعنى وإشكالية "الفصل بين اللغة والفكر"، بتعبير الجابري. ويعيد الجابري هذه المشكلة "إلى غياب الاهتمام بعلاقة اللغة بالفكر وبعملية التفكير ذاتها مستقلة عن الألفاظ والمعاني، فلم يكن البيانويون الأوائل على اختلاف نزعاتهم وتنوع اختصاصاتهم،

١. محمد المبارك: فقه اللغة العربية وخصائص العربية، دار الفكر، بيروت ١٩٧٥، ص ٢٨٠-٢٨٢.

٢. تكوين العقل العربي، مرجع سابق، ص ٨٨.

يُشغلهم السؤال: كيف نفكر؟ إن السؤال الذي يملك عليهم حقل تفكيرهم هو:
"كيف البيان"، كيف نفسر الخطاب المبين وما هي شروط إنتاجه؟

أما عملية التفكير ذاتها، أما علاقة الفكر باللغة، فذلك ما لم يكن يدخل في مجال اهتماماتهم^(١).

ولمزيد من التوضيح، نشير إلى حقيقة أن اللغة تتبع الفكر رغم الارتباط العضوي بينهما. والدليل على ذلك، أن اللغات تتجدد بتجدد الفكر وظهور كلمات جديدة مشتقة من كلمات قديمة، أو مخترعة للتعبير عن مفاهيم جديدة تولد بالتفكير.

أما بيانينا الأوائل، ورغم تميزهم بطاقات فكرية هائلة، إلا أنهم لم يكونوا قادرين على جعل ممارساتهم اللغوية الخلاقة موضوع تفكير ليستخلصوا منها النتيجة المحتومة: أولوية التفكير على التعبير، أولوية المعنى على اللفظ، إنهم لم يكونوا قادرين على ذلك لا عجزاً منهم، فطاقاتهم الفكرية هائلة، بل كمفكرين يمارسون التفكير في حقل معرفي تقوم عملية إنتاج المعرفة فيه على استثمار النص^(٢).

ولا شك أن "أولوية المعنى على اللفظ والفكر على اللغة لا تبدو واضحة إلا عندما يكون الموضوع الذي ينصب عليه التفكير والتعبير مستقلاً عنهما... هنا تتجه العلاقة بين الفكر وموضوعه من المعطى الحسي أو العقلي إلى الفكر/ اللغة. أما عندما يكون الموضوع الذي ينصب عليه التفكير هو النص، فإن اتجاه تلك العلاقة يكون من اللفظ إلى اللغة/ الفكر، من النص إلى معقول النص^(٣).

-
١. محمد عابد الجابري: بنية العقل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت - لبنان، الطبعة الخامسة، أيار/ مايو ١٩٩٦، ص ١٠٤.
 ٢. المرجع السابق.
 ٣. المرجع نفسه.

ونختم هذا الجزء من بحثنا بالتساؤل: هل يحق لنا بعد هذا كله أن نستغرب افتقار لغتنا إلى المادة اللغوية الضرورية للتعبير عن الجانب العلمي، الصناعي والتكنولوجي في عالمنا المعاصر؟! وهل يجوز لنا أن نندهش من تدريس العلوم الطبيعية في جامعاتنا كالهندسة والرياضيات، والإنسانية كالطب وحتى الحقوق، على سبيل المثال وليس الحصر، باللغة الإنجليزية؟! ولماذا نشدّد النكير إزاء اللهجات العامية التي باتت تفرض نفسها في حاضرنا، على أنها أغنى من الفصيحة في مجالات استخدام أدوات الحضارة الحديثة؟!

تحدي اللهجات العامية

ذكرنا فيما مرّ ما يكفي للقول بأن اللهجات العامية باتت تفرض نفسها، لا بل وتدافع عن حقها بالوجود والتبلور.

وبهذا الخصوص، نستذكر الحملة الإعلامية التي جُوبه بها قانون مجمع اللغة العربية الأردني. فقد تعالت أصوات تأخذ على الدولة بسلطتها التنفيذية والتشريعية، تنصيب نفسها حامية للغة العربية الفصيحة أمام ما تمّ التعبير عنه بـ"هجمة العامية" المتهمّة بها وسائل الإعلام الجديد، من إذاعات مجتمعية وصحافة إلكترونية وشبكات تواصل اجتماعي.

كما ظهرت آراء ترى في قانون حماية اللغة العربية قيلاً على حرية الإعلام، وعلى وجود بعض وسائله، وبخاصة المادة (٣)، التي لا أدري لماذا استتنت وسائل الإعلام من استخدام اللغة الفصيحة؟! وكان من الممكن إعادة صياغة هذه المادة للنص على التوازن في استخدام الفصيحة والعامية على الأقل.

وعلى المستوى العربي الأوسع، ثمة أصوات تتساءل: "لماذا لا نرضى بما يؤول إليه التطور تلقائياً، أي الازدواجية اللغوية؟ لماذا لا نرحب بحالة مثل حالة

الهند، التي أحرزت درجة لا بأس بها من العلم والتكنولوجيا؟ ولماذا التعلق العاطفي بتراث عقيم لمصلحة فئة قليلة من الفقهاء والأدباء والنحاة، الذين لا يتقنون شيئاً غير اللسان القديم؟^(١).

هذه التساؤلات برأينا، مبنية على مقارنة غير واقعية ومغلوبة من أساسها. ففي الهند، ثمة مشروع مبني على أساس استيعاب اللسان الإنجليزي ونشره منذ عشرات السنين، ولكن لا وجود لمثل هذا المشروع في الوطن العربي، ولا وجود أيضاً لمشروع عربي للنهوض الثقافي باللسان العربي. لكن ترك أمور اللغة العربية تسير كما كتب لها، بما ذلك الأزواجية اللغوية بين الفصيحة والعامية، لا يشجع طرح التساؤلات الموماً إليها فوق فقط، وإنما يعني استمرار الاستلاب والتبعية والجمود.

وتزداد هذه الإشكالية حدة مع مرور الوقت بموازين حقيقتين لا بد من أخذهما بنظر الاعتبار بهذا الخصوص:

الحقيقة الأولى: اللغة كائن بمن يكوّنها ويكوّنها، تفصح عن كينونتها من خلاله. أما الحقيقة الثانية، فتفصح عن ذاتها من خلال التطور الكبير على مناهج العلوم الاجتماعية واللغوية، الذي أتاح المجال لتفسير النصوص الدينية وتأويلها وفق المناهج اللغوية الحديثة، المرتكزة على تشريح النصوص والخطابات المعرفية وتحليلها. وإذا جاز لنا تلخيص هاتين الحقيقتين في واحدة، لقلنا إن اللغة كائن حي يتوقف بقاؤه ونماؤه على مدى قدرته على التجدد والاستيعاب ومواكبة حركة الحياة.

١. عبدالله العروي: ثقافتنا في ضوء التاريخ، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء- المغرب، الطبعة السابعة ٢٠١٤، ص ٢١٧.

وبما أننا ما نزال بصدد تحدي اللهجات العامية، فليس بمقدورنا عدم ملاحظة التمزق الذي يعاني منه الإنسان العربي اليوم، نتيجة ما عبّرنا عنه بالازدواجية اللغوية. فهو يتوافر على لغة للكتابة والتفكير غنية بالمصطلحات وعلى درجة عالية من رقي آلياتها الداخلية، لكنها لا تُسَعفه في التعبير عن أشياء العالم المعاصر، وبخاصة في الجانب العلمي، الصناعي والتكنولوجي. أما العامية التي يلجأ إليها، باعتبارها الأغنى في مجالات استخدام أدوات الحضارة الحديثة، فإنها ليست لغة ثقافة وفكر، كونها لا تتوافر على الأدوات والآليات الضرورية للتفكير.

والنتيجة المترتبة على هذا التمزق "أن المتقف العربي سواء كان طالباً أو أستاذاً جامعياً يعيش عالمين، كلاهما قاصر: عالم لغته العامية وعالم اللغة الفصيحة. أما الأمي العربي، فهو مسجون في عاميته يتعامل مع أشياء لا يسميها، وإذا فعل سماها بأسماء أجنبية مع بعض التفسير الضروري، الذي لا شك في أنه يترك أثره العميق في عقله، في بنيته الفكرية. أما ذلك العربي الذي يعرف لغة أجنبية واحدة أو أكثر، فهو يعيش ثلاثة عوالم مختلفة. إنه يملك ثلاثة تصورات لـ"العالم": يفكر بلغة أجنبية، ويكتب بلغة عربية فصيحة، ويتحدث في البيت والشارع، بل وفي الجامعة، باللغة العامية"^(١).

تحدي الأمية

لا يستقيم الحديث عن حماية أية لغة مع تفشي الأمية في أوساط أهلها. الأمية من التحديات الخطيرة التي يواجهها اللسان العربي اليوم، ونحن نأخذها من ثلاث زوايا: الأمية الأبجدية والأمية الثقافية والأمية التكنولوجية.

١. تكوين العقل العربي، مرجع سابق، ص ٨٠.

بالنسبة للأمية الأبجدية، تصل نسبتها حسب المصادر المختصة إلى "٢٨% من إجمالي عدد سكان الوطن العربي، أي أن ١٠٠ مليون عربي لا يجيدون القراءة والكتابة"^(١).

أما الأمية الثقافية فقد شاع بشأنها في السنوات الأخيرة ما يدعو للفرع حقاً. فقد خلّصت لجنة الكتاب والنشر التابعة للمجلس الأعلى للثقافة في مصر، في مؤتمرها السنوي، الذي انتهى يوم الاثنين ١٨ مايو/ أيار ٢٠١٥: "إلى أن متوسط معدل القراءة في العالم العربي لا يتعدى ربع صفحة للفرد الواحد سنوياً"^(٢).

وعلى صعيد الأمية التكنولوجية، نشير بداية إلى أن العلم التجريبي قد شهد قفزات مدهشة منذ بداية النصف الثاني من القرن العشرين، أكدت حقيقة أن التغلب على الفقر والجهل والمرض غير ممكن إلا بمكتسبات العلم. العلم التجريبي الموماً إليه فوق، هو العلم الذي ينتهي إلى صناعات، وهو بدوره امتداد للعلم الحديث.

وكما هو معروف، فإن العلم التجريبي قد "نشأ مع غاليليو واكتشافه منطق "الاكتشاف"، وتتحدد عوامله الرئيسية بالفرضية الرياضية والتجربة والإبداع"^(٣). إنه العلم الذي يكتشف ما لم يكتشف بعد، وهو موجه إلى المستقبل. فلم يعد العلم بعد غاليليو يستحق هذا الوصف، إلا إذا خضع لمنهج الاكتشاف، وهو بذلك

١. عبدالله الطويلة: العرب والديمقراطية... أين الخلل؟!، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت-

لبنان، الطبعة الأولى ٢٠١٦، ص ١٢٥.

٢. المرجع نفسه.

٣. ثقافتنا في ضوء التاريخ، مرجع سابق، ص ١٣٢.

يناقض العلم التقليدي، القائم على المعارف المخزونة في كتب الماضي، تُراجَع من حين إلى حين.

نستورد نحن العرب، منتجات العالم المتقدم للاستخدام، لكننا لا نستورد العقلية التي أنتجتها، ولا نفكر بتوطينها.

وبهذا الخصوص، نكتفي بإيراد مثال الإلكترونيات، وهي مؤسسة على الرياضيات الحديثة، التي بدورها عممت قواعد الحساب والهندسة، لذا واكب انتشار الإلكترونيات في العالم المتقدم إصلاح تعليم الرياضيات في البرامج المدرسية. فهل انتبهنا بما يكفي لهذه الحقيقة، وطبقنا هذا النوع من الإصلاح الذي يؤمّن قاعدة أساسية لتوطين الإلكترونيات في البيئة العربية، وليس استخدامها فقط؟.

لقد عجزت مجتمعاتنا وما تزال عن تأسيس الثورة الصناعية والتكنولوجية، لأسباب عدة، نرى أن في مقدمها تراكم التخلف وسيادة الاستبداد وغياب الرؤى المستقبلية.

إن ازدهار العلم، مشروط باختيار ثقافي يضع العلم التجريبي في مقدمات اهتمامات المجتمع، وهذا ما أثبتته تجارب الدول الناهضة في عالم اليوم، وأخص بالذكر القريبة منا، مثل تركيا واليابان وماليزيا.

العلم بحاجة إلى بيئة ثقافية تسنده وتشجعه، كما أن التقدم يرتبط إلى حد كبير بحرية الفكر والديمقراطية.

وعلى ضوء ما تقدم، نرى أن بمقدورنا القول في ختام هذا الجزء، إن التخلف العلمي والتقني في الواقع العربي، قد انعكس على اللغة لجهة تكريس جمودها وماضويتها.

خاتمة

تأسيساً على ما تقدم، نرى أن تناول واقع اللغة العربية بقصد حمايتها، يطرح مُشكل تحديث الفكر العربي، باعتبار اللغة وعاء الفكر. ونعنقد أن ترك أمور اللغة وواقعها على ما هي عليه، يزيدُها سوءاً، وبخاصة لجهة تعميق الازدواجية والتباعد بين اللهجات واللسان. وقد يعلو شأن اللهجات على حساب اللسان، خاصة وأنها باتت تفرض نفسها، لتبدو كما لو أنها أكثر قدرة على مواكبة حركة الحياة واستيعاب المعارف الجديدة ومنتجات العلوم الحديثة.

وللتوضيح أكثر، يمكن تشخيص الداء على النحو التالي: اللهجات أو العامية، تفرض وجودها، كما لو أنها لغات خصوصية من جهة، واللسان المقوعد الجامع مُكبّل بجموده وغارق في ماضويته من جهة ثانية. وإذا ما أخذنا بنظر الاعتبار أن العامية ليست لغة ثقافة وفكر، كما ذكرنا فيما مرّ، ولا تتوافر على أدوات التفكير وآلياته الضرورية، فإن المعادلة المومأ إليها قبل قليل، لن تنتج سوى الاستلاب والتهيه والجمود والتخلف عن روح العصر، مع كل ما تفرزه من أزمات سياسية واجتماعية وتنموية، تشكل أرضية مناسبة للغلو والتطرف والتفكير الظلامي. لذا نرى أن الحل الذي لا حلّ سواه، ولم يعد يحتمل التأجيل برأينا، هو إصلاح اللغة العربية كشرط لا محيد عنه لحمايتها.

إن حماية اللغة غير ممكنة مهما وضع لهذه الغاية من تشريعات، وأياً كانت الصورة التي يرسمها أهلها لها، إلا إذا كان بمقدور هذه اللغة مواكبة تطورات الحياة واستيعاب العلوم المستجدة في كل زمان وأوان. ولكي تكون اللغة العربية كذلك، لا بد من إصلاحها، ولكن عن أي إصلاح نتحدث هنا؟

الإصلاح المقصود، يُفترض أن ينطلق من سياسات مشحونة بإرادة العزيمة والمضاء، ومعززة بروى مستقبلية استشرافية، ومرفودة بوعي مجتمعي مؤيد. إصلاح يتجاوز النظرة الإستاتيكية الجامدة للسان العربي، التي هي في مبدئها وفي خبرها، انعكاس لثالوث الركود الفكري، والجمود الثقافي، والتقهقر الحضاري الذي يخيم على واقعنا العربي، وللروى الماورائية المهيمنة على العقول، وهذه الأخيرة أبعد ما تكون عن النظريات الحركية والتطورية.

الإصلاح المنشود، لا بد وأن يمتلك بوصلة محددة الاتجاه نحو الهدف أولاً، ونظرة علمية للغة ذاتها ثانياً. نظرة قوامها أن اللغة العربية في صورتها الحالية، إن هي إلا مرحلة موعلة في القدم من مراحل مسيرة لغوية يفترض أن تتواصل بموازاة حركة الحياة وديناميتها التي لا تعرف السكون.

الإصلاح الذي نقصد، ولكي يكون له من اسمه نصيب وافر، لا يرتجف أمام تخريجات الرؤوس المحنطة في كهوف القرون الوسطى، ولا يخشى أراجيف أساطين الجمود وقوى الشد العكسي، التي ترى في كل اجتهاد عصري يخص ثقافتنا، وفي القلب منها اللغة، نيات خبيثة ومؤامرة مبيّنة.

الإصلاح المطلوب، لا يخشى طرح الأسئلة الجريئة، وهي كثيرة ومتشعبة ومنها: ماذا لو تصورنا لساناً عربياً من دون جمع تكسير، ومن دون إعراب تام، ومن دون علامة تأنيث؟ لماذا لا تتطور اللغة العربية كما تطور غيرها من اللغات، بإصلاح كلي يشمل تراكيبها وصرفها ومعجمها؟.

الإصلاح بالمواصفات التي ذكرنا، من شأنه أن يفك قيود الجمود المكبل للغة، ويُعيد إليها ألقها، مثلما يمنحها مرونة تفنقر إليها. لغتنا صوتية رائعة، لكن التلقين الصارم في طريقة تدريسها بالمدارس والجامعات يقف وراء عزوف

الأجيال عن تعلمها وإتقانها. وبالمقابل، نرى أن الإنجليزية لغة عملية وهذا سر قوتها، والفرنسية موسيقية مرنة، مع أن المتحدث بها يحتاج أحياناً إلى ثلاث مفردات لتشكيل كلمة واحدة.

نعم، لغتنا بحاجة إلى إصلاح شامل، لحمايتها أولاً، واستعادة ألقها ثانياً.

التعليقات والمناقشات

د. عبداللطيف عربيات/ رئيس الجلسة

أكد ضرورة إيصال محاضرات المواسم الثقافية إلى كل المعنيين في المجتمع، ليستفيدوا منها؛ فاللغة عنصر حضارة أساسي يشترك فيه الكبير والصغير.

د. عودة الله القيسي

استغرب استعمال الدكتور عبدالله الطويلة كلمة "المقوعد" رغم دعوته لتبسيط اللغة العربية، وبيّن أن اللغة تُقرأ وتُفهم دون أن نفهم ثم نقرأ، وأنها قادرة على مواكبة الحضارة، أما لغة العلم فلا تكون إلا إذا صرنا علماء.

ووضّح أن المعجم العربي قد حفظ كلمات خشنة وكلمات لينّة، غير أن مستعملي اللغة استعملوا كلمات مأنوسة مألوفة، وأن الخليل لم يحجّم اللغة، فاللغة العربية ليست محصورة.

وبيّن أن اللغة العربية لغة إلهامية، ألهمها الله شمال الجزيرة العربية، من أجل أن تكون قادرة على حمل القرآن؛ لأن القرآن كتاب معجز لا تحمله لغة بشرية قد تتغيّر بمرور الزمان.

وبيّن أن أصل اللغة التراكيب، والألفاظ تبع لها، وإذا تحطمت التراكيب تحطمت اللغة، وأشار إلى أن الازدواجية في اللغة موجودة في كل لغة على تفاوت، غير أنه كلما تعلمنا أكثر أصبح هناك تقارب بين اللغة الفصحى واللغة العامية.

حسين الغويري/ الجامعة الهاشمية

توجه بالسؤال إلى الدكتور عبدالله طوالبه: هل تعتقد بأن تصنيف بعض الإذاعات بأنها إذاعات مجتمعية ذريعة للالتفات على قانون حماية اللغة العربية، بحجة أنها تخاطب فئة محلية ذات طابع محلي؟؟

د. سرى سبع العيش

تساءلت: هل يحق للأفراد أن يقدموا شكوى إلى القضاء بحق من يخطئ في استعمال اللغة العربية؟

ياسر العبادي/ جريدة الدستور

وصف واقع اللغة العربية في الصحافة الإلكترونية بالكارثة، وقال إن مدققي اللغة العربية في الصحافة الورقية ليس لديهم مؤهلات، وتساءل: من يستطيع إثارة الدعوى ضد من يخطئ في استعمال اللغة العربية؟

عاطف عبدالعزيز/ تربوي متقاعد

رأى أن منطلق الحل هو أن يتحدث كل فرد باللغة العربية الفصيحة، وأنه لا يجوز للطالب الجامعي أن ينال شهادته إلا بعد اجتياز امتحان في اللغة العربية.

د. محمد عطيات

تساءل عن سبب إخفاق المحاولات التي بُذلت لجعل اللغة العربية أفضل، واقترح إنشاء أندية للمتحدثين بالعربية الفصيحة في المدارس،

ورعايتها والاهتمام بها؛ فاللغة تحيا بالاستعمال، ولا حل لجعل اللغة العربية أفضل إلا الاستعمال.

د. عبدالكريم مجاهد/ الجامعة الهاشمية

بيّن أن الخليل لم يجمّد اللغة، بل إن نظرية التقليل في كتاب العين منحت اللغة اتساعاً، أما الدعوة إلى إصلاح النحو بحذف بعض أبوابه، فهذا يهدم اللغة؛ فجوهر اللغة هو نحوها وصرفها.

د. قاسم البري/ جامعة آل البيت

يرى أن اللغة العربية تحيا بالممارسة وليس بالاستعمال، واقترح نقل هذه المواسم إلى الجامعات والمدارس.

طارق أبو عنزة/ مدرس فيزياء

أبدى تخوفه من البرامج الأجنبية في المدارس على اللغة العربية، وتمنى تسليط الضوء على هذه البرامج وتأثيرها في حماية الهوية العربية للمملكة الأردنية الهاشمية.

رد الدكتور فياض القضاة

بين أنه لا يوجد جريمة اسمها عدم إتقان اللغة العربية، والعقوبات فقط على المخالفات التي نصّ عليها قانون حماية اللغة العربية، ويستطيع المجمع أن يتقدّم بشكوى بحق المخالف.

وتمنى أن يكون تعليم اللغة العربية والتربية الإسلامية شرطاً لترخيص تدريس البرامج الأجنبية.

رد الدكتور عبدالله الطوالة

أشار إلى أن مصطلح "المقعد" جائز الاستخدام، وبين أن واقع الأمة العربية الذي يخيم عليه الجمود الفكري والتقهر الحضاري انعكس على اللغة في الإعلام والاستخدام، فأدى إلى يكون هناك خلل كارثي في استعمال اللغة العربية في الصحف.

وأما طغيان اللهجة الأردنية المحكية في الإذاعات المجتمعية فهو بسبب تراجع اللغة العربية الفصيحة.

وشدد على أنه لا خوف من تطوير اللغة، فاللغة العربية لا يمكن أن تنقرض.